مؤشرات بيئة الأعمال في العراق وتقييم كفاءة أدائها

م.د رؤى نصير كاظم
جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
roaanaseer3@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.12

تأريخ استلام البحث 2021/5/16 **تأريخ قبول النشر 2021/7/26**

المستخلص

إن توجه العراق نحو فلسفة اقتصاد السوق جعلته أمام مسؤولية حتمية تتطلب العمل على جذب الاستثمار الأجنبي، من خلال العمل على إيجاد مناخ استثماري يتماشى مع المتطلبات الأساسية للاستثمار الأجنبي، مما يؤدي إلى تحسين موقع العراق الدولي والعربي ضمن مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال الدولية التي يحتل العراق فيها مواقع متأخرة جداً.

مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (خاص – ج1) أيلول / 2021
الصفحات: 195-214

Indicators of the business environment in Iraq and evaluation of the efficiency of its performance

Abstract

Iraq's orientation towards the philosophy of the market economy made it an inevitable responsibility that requires work to attract foreign investment, by working to create an investment climate in line with the basic requirements of foreign investment, which leads to improving Iraq's international and Arab position within the indicators of doing international business activities in which Iraq occupies Too late sites.

1-1 المقدمة:

يعد الاستثمار أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها الدور الحاسم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، فإن التلكؤ الذي يصيب الأنشطة التنموية، سببه ضعف أو غياب الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي.

فقد لجأت كثير من البلدان في التنافس على جذب الاستثمار الأجنبي، لما له من مردودات اقتصادية كبيرة، تساهم في معالجة الاختلال الاقتصادي المحلي، لكن عملية جذب الاستثمار الأجنبي تتطلب توفير بيئة مناسبة تحمل في ثناياها بيئة اقتصادية قابلة للتنبؤ، وأنظمة قانونية قوية، وبيئة اقتصادية كلية مستقرة، ومخاطر منخفضة، ومؤشرات فساد متدنية.

لقد كان العراق يتمتع بفوائض واحتياطات مالية كبيرة انعكست بشكل ايجابي على عملية التنمية الاقتصادية، ولكن الحروب والعقوبات الاقتصادية والتغيرات السياسية جعلت العراق من أسوء البيئات الاستثمارية في منظمة الدول العربية والشرق الأوسط.

2-1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تقييم بيئة الأعمال الاستثمارية في العراق، باعتبارها السبيل لمعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

3-1 مشكلة الدراسة:

تمكن مشكلة الدراسة في أن البيئة الاستثمارية في العراق تعاني من عوائق اقتصادية وسياسية واجتماعية ساهمت في إضعاف الحافز لدى المستثمرين على الدخول إلى العراق.

4-1 فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: وجود علاقة مهمه بين البيئة الاستثمارية المتمثلة بمؤشرات بيئة الأعمال، وبين مؤشرات الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي في العراق.

5-1 هدف الدراسة:

تقييم كفاءة أداء بيئة الأعمال وبيان طبيعة مؤشراتها.

6-1 مفهوم تقويم كفاءة الأداء:

يقصد بتقويم كفاءة الأداء بأنه أداة تستخدم للتعرف على أنشطة الوحدة الإنتاجية بهدف قياس النتائج المتحققة منها ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقاً من أجل التعرف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها وتقديم المعالجات الكفيلة بتجاوز تلك الانحرافات في نهاية مدة زمنية معينة في الغالب سنة واحدة (الداهري، 1990: 427)، كما يعرف تقويم الأداء بأنه مجموعة من الدراسات والبحوث التي تستهدف التعرف على العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة وبين كفاءة استخدامها في الوحدة الإنتاجية وكيفية تطور هذه العلاقة خلال مدة زمنية محددة أو خلال سلسلة زمنية (حسين، 1985: 87)، ويعرف أيضاً بأنه مرحلة من مراحل الرقابة والتخطيط فهي مرحلة من مراحل الرقابة بعدّها تكشف الانحراف عن الأهداف الموضوعة، كما إنها مرحلة من مراحل التخطيط بعدِّها أداة إرشادية لاتخاذ القرارات التخطيطية من خلال ما يعرف بالتغذية العكسية (عبدالكريم، 1999: 206)، ويعرف تقويم الأداء كذلك على انه قياس ما تم انجازه من عمل ومقارنته بالمستهدف وبشكل دوري ومستمر، كما إنه قياس للنتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة وتحليل العوامل المؤثرة فيها وتحديد المسؤوليات (محمد، 1985: 101)، وإن الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت صناعية

أو زراعية أو خدمية تخضع كلها لنفس عملية تقويم كفاءة الأداء ولكن الاختلاف يكمن في عملية اختيار المعايير المناسبة لكل نشاط.

إن عملية التقويم تتمتع بدرجة عالية من الأهمية لجميع الدول على حدٍ سواء ولكن هذه الأهمية تزداد بصورة خاصة للدول النامية التي تسعى جاهدة من أجل تسريع عملية التنمية الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، على الرغم مما تعانيه هذه الدول من مشاكل متعددة سواء كانت (فنية أو نقص في المعلومات أوشحة في رؤوس الأموال، وكذلك عدم وجود المنظمين الأكفاء) الأمر الذي يجعل لعملية التقويم أهمية خاصة لهذه الدول.

وهناك من يعرف التقويم بأنه يسعى إلى تحديد المسارات التي تساعد على تحقيق أقصى إنتاجية ممكنة والعمل على استخدام الاتجاهات العلمية وتنمية طرق الإنتاج الكفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة وزيادة كفاءة العاملين ووضع معايير قياسية لأنشطتهم وفعالياتهم (الجميلي وآخرون، 1979: 250).

وهنالك رأي آخر يقول إن تقويم كفاءة الأداء عبارة عن فحص للهيكل التنظيمي والخطط وطرق التشغيل واستخدام الموارد المادية والبشرية في المنظمات، وهذا يعني إن التقويم لا يقتصر على النتائج النهائية فحسب بل يمتد إلى تقييم الخطط وطرق ووسائل تنفيذها من أجل تحديد مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها (المسلمان، 1990: 2)، وكذلك ورد في تقويم كفاءة الأداء بأنه قياس النتائج المتحققة جراء تنفيذ المشروع الاستثماري ومقارنتها بالأهداف المرسومة ضمن دراسة الجدوى الاقتصادية، وكذلك الحكم على مدى كفاءة الإدارة والموارد البشرية في تنفيذ وإدارة العمليات الإنتاجية من خلال مقارنة الأداء الفعلي عما هو مخطط لمدة زمنية معينة (الادم واللويزي، 2000: 199).

إن تقويم الأداء هو قياس الأداء ومقارنته بالمعدلات المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها، وهو عبارة عن مجموعة الدراسات التي تهدف إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية في إدارة نشاطها في مختلف النواحي (إدارية، إنتاجية، تسويق، تخطيط... الخ) وخلال فترة زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدرتها على تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى، وكذلك قدرتها على منافسة الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عملها (الكرخي، 2000: 39-40).

من كل ما تقدم يمكننا القول بأن تقويم كفاءة الأداء هي عملية اقتصادية ذات أبعاد محاسبية واقتصادية وإدارية لأنها تتعامل مع الأوجه المختلفة لنشاط المشروع أو الوحدة الاقتصادية عن طريق جمع البيانات والاستفادة منها في اختيار المعايير المناسبة لتقويم كفاءة الأداء يتم خلالها إجراء المقارنة بين المتحقق من الأهداف وبين ما هو مخطط مسبقاً وتحديد الانحرافات وأسبابها ووضع الحلول المناسبة لتفادي تكرارها في المستقبل، وكذلك مدى تحقق الأهداف القومية للاقتصاد من خلال مساهمة الوحدة الاقتصادية الدخل القومي، وتحقيق مستوى التشغيل الأمثل (الداهري، 1990: 430-431)، ويمكن بيان أهم الخطوات المتبعة لعملية التقييم وهي:

1. تحديد الأهداف: أن تحديد الأهداف يؤثر بشكل مباشر على عملية تقييم كفاءة الأداء من حيث المعايير والوسائل المستخدمة والجهة المسؤولة، إذ أنه بدون تحديد الأهداف ستصبح جميع المراحل غامضة (الطائي وآخرون، 2012: 63).

2. تحديد الخطط التفصيلية: لإنجاز الأهداف يجب تحديد الخطط التفصيلية المتاحة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها، الأساليب الفنية والتنظيمية (الكرخي، 2000: 45).
3. تحديد مركز المسؤولية: تعرف المسؤولية بأنها (الالتزام والتعهد الذي يلتزم به المرؤوس تجاه رئيسة في تنفيذ ما عهد له من واجب)، أما مركز المسؤولية في اتخاذ الوسائل التي عن طريقها يتم تنفيذ نشاطات الوحدات الاقتصادية في حدود الموارد والإمكانات المتاحة (العيساوي، 2011: 63).
4. تحديد معايير كفاءة الأداء: على الرغم أنها من الخطوات الرئيسية والمهمة لكن تعدد هذه المعايير أصبح مشكله صعبة في الوقت الحاضر أذا هناك استحالة في تطبيق كافة المعايير سواء التجارية أو المالية أو الإنتاجية إذا ينبغي المفاضل بما يتناسب مع الأهداف المحددة (العيساوي، 2011: 254).

2-2 أنواع تقييم الأداء والمتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء:

2-2-1 أنواع تقييم الأداء:

1. تقييم الأداء المخطط: ويراد به تقييم أداء الوحدات ومدى تحقيقها للأهداف المخططة، ويتم ذلك عن طريق مقارنة المؤشرات المخططة مع المؤشرات الفعلية وفق مدة زمنية قد تكون شهرية أو فصلية أو سنوية أو مدة متوسطة المدى من (3-5) سنوات يتضح من نتيجة المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لجميع الأنشطة (الكرخي، 2007: 43).
2. تقييم الأداء الفعلي: ويقصد به تقييم الأداء للموارد المادية والبشرية ويتم ذلك من خلال المقارنة بين الأرقام الفعلية لبعضها مع الأخر بهدف الوصول إلى الأختلالات التي نشأت ودرجة ومستوى الأداء في استخدام تلك الموارد (الكرخي: 2007: 60).
3. تقييم الأداء العام أو الشامل: ويقصد به شمول كافة جوانب النشاط الاقتصادي في الوحدات بالاعتماد على جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتميز بين أهمية نشاط وأخر ويتم ذلك من خلال أعطاء أوزان لأنشطة الوحدات كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه إدارة الوحدات العليا لكل نوع من أنواع النشاط الذي يعطي حجم أنتاج أعلى من بقية الفعاليات أو يحقق أرباحاً أكثر (الكرخي، 2007: 61).
4. تقييم الأداء المعياري: ويراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية وهنالك طريقتان وهما: الأول عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدات مع نشاطات القيم المعيارية التي وضعت لتكون مقياساً للحكم من إن تكون النتائج مرضية أم لا، والثاني عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (الكرخي، 2007: 45).

2-2-3 المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء:

إن عملية تقييم الأداء تتطلب المتطلبات الأساسية التي من شأنها الارتفاع بمستوى الدقة والموثوقية التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة من جهة وتصحيح الانحرافات من جهة أخرى ومنها ما يأتي: (الزبيدي، 2014: 119)

1. ضرورة توفير نظام سريع وفعال للمعلومات: تتوقف فاعلية وكفاءة نظام تقييم الأداء على درجة توفر البيانات التفصيلية السليمة في الوقت المناسب، وذلك أما بوضع المعايير أو متابعة ورصد نتائج الأداء الفعلي ولن يتحقق ذلك إلا بتوفير نظام سليم وفعال لجمع المعلومات.

2. الاستمرارية تعد مطلباً مهما وينبغي إن لا يقتصر على مدة زمنية معينة وإنما يكون بصورة دورية ومنتظمة وعلى مدد قصيرة نسبياً حتى يمكن تشخيص الانحرافات والعمل على تلافيها قبل استفحال الآثار غير المرغوب بها وتوجيهها صوب الخطوط المرسومة لها، وكما يستلزم الأمران يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج ايجابية من ناحية تحسين الأداء ورفع الكفاءة وهذا يتطلب ضرورة الاقتناع بأهمية تقييم الأداء ويتحقق ذلك بتوفير بعض الشروط منها: (الزبيدي، 2014: 119-120)

أ. الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات وإنما يؤدي إلى تحليل أسبابها بقصد الوصول إلى وسائل علاجها.

ب. تكامل عملية تقييم الأداء مع أنواع الرقابة الأخرى حيث هناك رقابه خارجية وداخلية.

3. أن يكون للوحدات الحكومية ملاك كفء، ولديه الخبرة الكافية في عملية تقييم الأداء وبالتالي قادر على تطبيق المعايير والمؤشرات التقيمية المناسبة لنشاط الوحدات بشكل صحيح.

4. إن نجاح عملية التقييم يعتمد بشكل أساسي على اختيار المعايير والمؤشرات والتي تتصف بالوضوح والبساطة والسهولة والتطبيق، وقوة تعبيرها عن الحالة المراد قياسها، وتحديد الانحرافات والأخطاء الموجودة (عبدالله، 2003: 21).

2-3 تصنيف معايير تقييم الأداء:

يصنف المعنيون بتقييم الأداء المعايير المستخدمة إلى أربعة مجاميع رئيسية وهي:

1. الاقتصادية Economies: وتعني علاقة الكلفة بالمنفعة، وتحقق المردود الاقتصادي لتلك الكلفة، فضلاً عن استخدام موارد المشروع وفق ما هو مخطط لها، ويقيس هذا المعيار العلاقة بين المدخلات الفعلية لنشاط الوحدات الاقتصادية والمدخلات المعيارية أي ترشيد استخدام الموارد بموجب مبدأ (الكلفة / المنفعة) (جاسم، 61).

أما منظمة الأنتوساي(*) فقد عرفت الاقتصادية بأنها (محاولة الحصول على موارد مستخدمة جيدة بأقل الكلف مع مراعاة جودة النوعية) (دليل تقييم الأداء، 2012: 5).

2. الكفاءة Efficiency: (هي ضبط العلاقة بين المدخلات والمخرجات في الوحدات الاقتصادية بطريقة تؤدي إلى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات أي تحقيق أفضل إنتاج بأقل مدخلات) (الوائلي، 2003: 214)، وقد تلجأ الوحدات الاقتصادية لتحقيق خططها الإنتاجية والارتقاء بكفاءتها الإنتاجية إلى إنتاج سلع وخدمات بأقل مقدار من المدخلات وفي الوقت المقرر، ولهذا تأخذ هذه المعايير نسبة (المخرجات / المدخلات) أو نسبة (النفقات / المخرجات) (الكرخي، 2007: 129)، كما عرفتها الأنتوساي الكفاءة هي العلاقة بين المخرجات في شكل سلع أو خدمات أو غيرها من النتائج وبين الموارد المستخدمة لإنتاجها) (دليل تقييم الأداء، 2012: 5).

(*) منظمة الانتوساي: هي منظمة دولية للأجهزة الرقابية المالية العامة والمحاسبية تأسست 1953 وتقدم للأجهزة العليا منذ 50 سنة إطاراً وهيكلاً لتبادل المعلومات والخبرات من أجل تحسين وتطوير الرقابة المالية العامة على المستوى الدولي، وكذلك تطوير الخبرات الفنية والعلمية كرد للاعتبار والنفوذ للأجهزة العليا للرقابة في كل دولة من دول المنظمة على الأساس القائل، إن تبادل الخبرات يستفيد منها الجميع، وهي منظمة مستقلة غير حكومية ذات سيادة وليس لها اتجاهات سياسية ولها مركز استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، أنظر: ttp://www.intosai.org/ar/news.hmlt.

3. بالفاعلية Effectiveness: تشير الفاعلية إلى التأكد بأن الأهداف المتحققة الفعلية والأساليب التي أدت إلى التحقيق الأهداف متفقة مع الأهداف المخططة، ويقصد هنا أن المدخلات تم استخدامها بشكل أمثل لتحويلها إلى مخرجات مطابقة لأهداف الوحدة، لذا يعبر هذا المعيار عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافه بطريقه المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط (جاسم، 61)، والانتوساي عرفت الفاعلية بأنها (مدى تحقيق الأهداف والعلاقة بين التأثير المقصود والتأثير الحقيقي لنشاط من الأنشطة) (دليل تقييم الأداء، 2012: 5).
4. بالبيئة Environment: تعني المحيط الذي نعيش فيه، وتشمل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية، عند أقامة أي من المشاريع مما يترك أثار كبيرة على البيئة سواء في مرحلة التشغيل كتلوث الهواء أو التربة أو الماء أو أي مخلفات يتركها (الموسوي، 2004: 252).

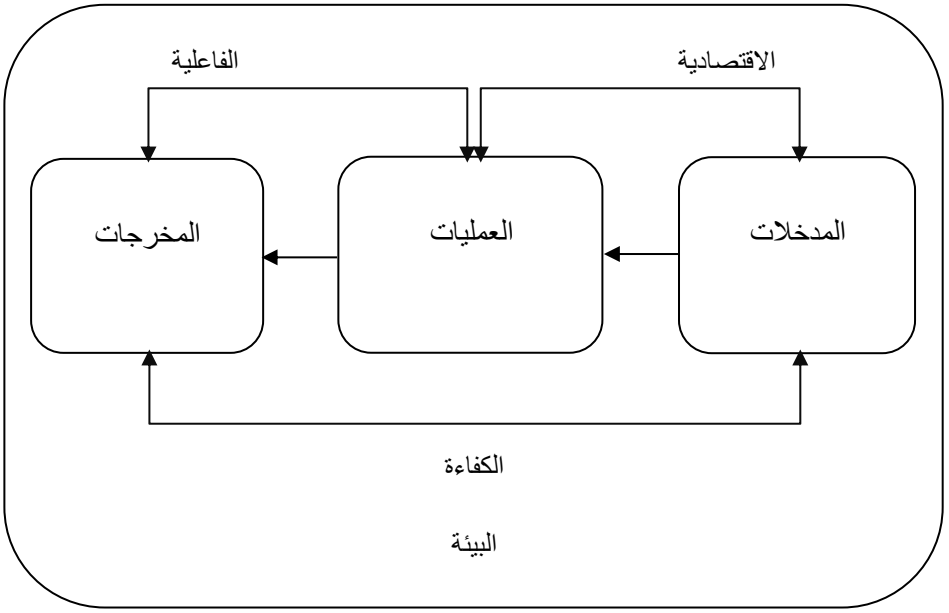

الشكل (1) معايير تقييم الأداء

المصدر: الحلفي، عبدالكريم خلف سودي، (2008)، تقويم الأداء البيئي من منظور مالي، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة، بغداد، ص18.

3-3 تقييم مؤشرات بيئة الأعمال في العراق:

1. بدء النشاط التجاري:

يسجل هذا المؤشر جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من صاحب منشأة الأعمال لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله، وتتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص المطلوبة والتصاريح اللازمة، واستيفاء أية إشعارات أو إثباتات أو بيانات مطلوب تسجيلها لدى الجهات المختصة تتعلق بالشركة والموظفين، ويقيس هذا المؤشر ما يأتي:

الجدول (1) مقياس مؤشر بدء النشاط التجاري

.1	**الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة وتشغيلها (العدد)**
	– إجراءات سابقة للتسجيل (مثلاً: التحقق من عدم التباس أسم الشركة أو حجزه، والشهر العقاري والتوثيق). – التسجيل في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. – إجراءات لاحقة للتسجيل مثلاً (تسجيل الضمان الاجتماعي، وختم الشركة).
.2	**المدة الزمنية اللازمة للاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)**
	– لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات. – كل إجراء يبدأ في يوم منفصل. – يعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي. – لا يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين.
.3	**التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (نسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد)**
	– إدراج التكاليف الرسمية فقط وعدم إدراج الرشاوى. – لا توجد أتعاب مهنية ما لم يقتض القانون تلك الخدمات.
.4	**الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (نسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد)**
	– إيداع ذلك المبلغ لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل بدء عملية التسجيل.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

الجدول (2) مؤشر بدء النشاط التجاري في العراق للمدة (2008-2013)

السنة	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة (من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي)	الحد الأدنى لرأس المال
2008	11	77	93.5	65.4
2009	11	77	150.7	59.1
2010	11	77	182.1	261.8
2011	11	77	115.7	2074
2012	11	78	120.7	262.1
2013	11	80	150.7	270.9

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول (2) ما يأتي:

- إن عدد الإجراءات لبدء النشاط التجاري في العراق قد يكون ثابتاً في (11) إجراء.
- إن الوقت المستغرق لبدء النشاط التجاري في العراق يتراوح بين (77-80) يوم.
- التكلفة من نصيب الفرد من الدخل القومي تتراوح مابين (93.5-182.1) بالدولار.
- إن الحد الأدنى المدفوع من رأس المال المودع لدى البنوك قبل إجراء التسجيل يتراوح بين (65.4-270.9) مليون دينار.

2. مؤشر استخراج التراخيص:

يسجل هذا المؤشر جميع الإجراءات التي يلزم منشأة الأعمال استيفاؤها في قطاع التشييد والبناء، وتشمل تلك الإجراءات تقديم جميع المستندات المتعلقة بالمشروع المعني مثل (خطط

وتصاميم البناء وخرائط الموقع) إلى الأجهزة المختصة والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة، ويقيس هذا المؤشر ما يأتي:

الجدول (3) مقياس مؤشر استخراج التراخيص

.1	**الإجراءات القانونية اللازمة لبناء مستودع (عدد الإجراءات)**
	– تقديم جميع المستندات ذات الصلة والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة. – استيفاء كافة الإشعارات المطلوبة وإتمام عمليات المعاينات الضرورية. – الحصول على توصيلات المرافق المتعلقة بالكهرباء والمياه والصرف الصحي والهاتف الأرضي. – تسجيل المستودع بعد إتمام بنائه.
.2	**المدة الزمنية للازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)**
	– لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات. – كل إجراء يبدأ في يوم منفصل. – يعد الإجراء مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي. – لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين.
.3	**التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (نسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد)**
	– إدراج التكاليف الرسمية فقط وعدم إدراج الرشاوى.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

الجدول (4) مؤشر استخراج التراخيص في العراق للمدة (2008-2013)

السنة	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
2008	11	185	19.8
2009	14	215	915.0
2010	15	245	917.9
2011	13	187	470
2012	13	187	470
2013	14	216	915.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول (4) إجراءات مؤشر التراخيص في العراق تتراوح ما بين (11-15) إجراء، فيما يتراوح الوقت اللازم للحصول على ترخيص في العراق ما بين (185-216) يوم، أما تكلفة الحصول على ترخيص بدء النشاط تتراوح مابين (19.8-915.5) دولار.

3. مؤشر توظيف العاملين:

يقيس المؤشر القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة للعمل، وعلى وجه تحديد ما يتعلق منها بتوظيف العاملين وفصلهم من الخدمة ومدى صرامة ساعات العمل، ويقيس المؤشر ما يأتي:

الجدول (5) مقياس مؤشر توظيف العاملين

.1	**مؤشر صعوبة التعيين (0–10)**
	– قابلية تطبيق العقود المحددة المدة والحد الأقصى لها. – الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو الموظف الجيد لأول مرة.
.2	**مؤشر صرامة ساعات العمل (0–10)**
	– القيود على العمل ليلاً وفي عطلة نهاية الأسبوع. – الحد الأقصى المسموح به لعدد الأيام في أسبوع العمل شاملاً وقت العمل الإضافي. – أيام الإجازة السنوية المدفوعة الأجر.
.3	**مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0–10)**
	– شروط الأخطار والموافقة الخاصة بفصل عامل زائد عن حاجة العمل أو مجموعة من العمالة الزائدة عن حاجة العمل. – الالتزام بالنقل أو إعادة التدريب وقواعد الأولوية الخاصة بالعمالة الزائدة وإعادة التعيين.
.4	**مؤشر صرامة قوانين العمل (0–10)**
	– المتوسط البسيط لمؤشرات صعوبة التعيين، وصرامة ساعات العمل، وصعوبة تسريح العمالة الزائدة.
.5	**تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)**
	– اشتراطات الإخطار ومكافآت نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عن فصل العامل الزائد عن حاجة العمل، محسوبة في شكل أسابيع مع الراتب.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

الجدول (6) مؤشر توظيف العاملين في العراق للمدة (2008-2013)

السنة	مؤشر صعوبة التعيين	مؤشر صرامة ساعات العمل	مؤشر صعوبة الفصل من العمل	مؤشر صرامة قوانين العمل	تكاليف العمالة بخلاف الأجور المباشرة %	تكلفة الفصل من العمل
2008	33	60	20	38	12	0
2009	33	60	20	38	13	0
2010	39	65	40	40	14	0
2011	37	60	38	38	14	0
2012	39	65	20	38	13	0
2013	30	60	20	38	12	0

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول (6) ما يأتي:

- مؤشر صعوبة التعين يتراوح ما بين (30-33) من المؤشر الذي درجته تتراوح (0-100) وهي درجة منخفضة تبعاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في العراق.
- مؤشر صرامة ساعات العمل في العراق يتراوح ما بين (60-65) وهي درجة جيدة.
- مؤشر صعوبة الفصل يأخذ درجة منخفضة تتراوح بين (20-40).
- يتراوح مؤشر صرامة قوانين العمل ما بين (38-40) وهي درجة منخفضة.
- تتراوح تكاليف العمالة في العراق ما بين (12%-14%) وهي نسبة منخفضة جداً.
- تكاليف الفصل من العمل صفر باعتبار قانون الفصل ضعيف.

4. مؤشر تسجيل الملكية:

يسجل هذا المؤشر الإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشأة الأعمال (المشتري) بشراء عقار (أصل) من منشاة أعمال أخرى (البائع) ومن ثم نقل سند الملكية إلى اسمها أي إلى المشتري حتى يمكنها استخدام العقار (المشترى) لتوسيع أنشطة أعمالها، وكضمانة عينية عند حصولها على قروض جديدة أو بيعه إلى منشاة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك. وتبدأ هذه العملية بالحصول على المستندات الضرورية كنسخة من سند ملكية البائع عند الضرورة، والقيام بالمعاينة النافية للجهالة إذا اقتضى الأمر، وتعد هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن الاحتجاج بسند الملكية في مواجهة الغير وعندما يمكن للمشتري استخدام هذا العقار كضمانة عينية للحصول على قرض مصرفي أو إعادة بيعه، ويقيس هذا المؤشر ما يأتي:

الجدول (7) مقياس مؤشر تسجيل الملكية

.1	**الإجراءات اللازمة لنقل سند الملكية الخاص بعقار نقلاً قانونياً (عدد الإجراءات)**
	– إجراءات سابقة للتسجيل مثلاً: (التحقق من العقار خالٍ من الديون، وإشهار وتوثيق اتفاق البيع، وسداد الضرائب المستحقة على نقل الملكية). – التسجيل في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. – إجراءات لاحقة للتسجيل مثلاً: (تسجيل سند الملكية لدى البلديات).
.2	**المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)**
	– لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات. – كل إجراء يبدأ في يوم منفصل. – يعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي. – لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين.
.3	**التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (نسبة مئوية من قيمة العقار)**
	– إدراج التكاليف الرسمية فقط وعدم إدراج الرشاوى. – عدم إدراج ضريبية القيمة المضافة أو ضريبية الأرباح الرأسمالية.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

الجدول (8) مؤشر تسجيل الملكية في العراق للمدة (2008-2013)

السنة	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة (كنسبة من قيمة العقار)
2008	5	8	6.3
2009	5	8	6.5
2010	5	34	20
2011	6	51	27.5
2012	6	53	29.9
2013	6	51	27.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول (7) ما يأتي:

- إن إجراءات تسجيل الملكية في العراق تتراوح مابين (5-6) إجراء.
- يتراوح عدد الأيام لتسجيل الملكية في العراق مابين (8-51) يوم لانجاز التسجيل.
- تتراوح التكلفة المتحققة لانجاز التسجيل مابين (6.3%-29.9%) من قيمة العقار.

5. مؤشر الحصول على الائتمان:

يضع هذا المؤشر معايير لتقييم الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين، وتبادل المعلومات الائتمانية، ويتم جمع المعلومات عن طريق المتخصصين في الشؤون المالية، وعن طريق مصادر خاصة حكومية وغير حكومية، ويقيس هذا المؤشر ما يأتي:

الجدول (9) مقياس مؤشر الحصول على الائتمان

.1	**مؤشر قوة الحقوق القانونية (0–10)**
	– حماية حقوق المقترضين والمقرضين من خلال قوانين الضمانات العينية والإفلاس. – حق الضمان هو ضمان غير حيازي في الأصول المنقولة.
.2	**مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0–6)**
	– نطاق المعلومات الائتمانية التي تقوم السجلات والمراكز العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية بتوزيعها ومدى توفرها. – نوعية البيانات التي تقوم السجلات والمراكز العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية بتوزيعها.
.3	**تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (نسبة مئوية من عدد السكان الراشدين)**
	– عدد الأشخاص والشركات المدرجين في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (نسبة مئوية من عدد السكان).
.4	**تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (نسبة مئوية من عدد السكان الراشدين)**
	– عدد الأشخاص والشركات المدرجين في أحد مراكز المعلومات الائتمانية الخاصة.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

الجدول (10) مؤشر الحصول على الائتمان في العراق للمدة (2008-2013)

السنة	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
2008	4	0	0	0
2009	3	0	0	0
2010	3	0	0	0
2011	4	1	0	0
2012	4	1	0	0
2013	3	0	0	0

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول (10) ما يأتي:

- يتراوح مؤشر قوة الحقوق القانونية ما بين (3-4) وهي نسبة منخفضة على المقياس.
- إن مؤشر عمق المعلومات الائتمانية يتراوح ما بين (0-1) وهي درجة منخفضة جداً.
- إن تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان صفراً.
- تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان صفراً.

6. مؤشر حماية المستثمرين:

يقيس هذا المؤشر قوة سبل حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام أعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية، ويبين هذا المؤشر أبعاد حماية المستثمرين، من خلال شفافية معاملات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح) وتحمل المسؤولية عن التربح الذاتي واستغلال المنصب (مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة على سواء السلوك (سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى)، وتتراوح قيم هذا المؤشر بين (صفر-10) مع ملاحظة إن القيم الأعلى تشير إلى ارتفاع حماية المستثمرين[1]، ويقيس هذا المؤشر ما يأتي:

الجدول (11) مقياس مؤشر حماية المستثمرين

.1	**مؤشر نطاق الإفصاح (0–10)**
	– من يوافق على معاملات الأطراف ذوي العلاقة. – اشتراطات الإفصاح في حالة معاملات الأطراف ذوي العلاقة.
.2	**مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0–10)**
	– قدرة المساهمين على تحميل الطرف ذي العلاقة على وجهة الموافقة المسؤولية في حال وجود معاملات الأطراف ذوي العلاقة. – سبل الانتصاف القانوني (التعويضات، وسداد الأرباح، والغرامات، والسجن). – قدرة المساهمين على رفع قضية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
.3	**مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعوى (0–10)**
	– المستندات والمعلومات المتاحة أثناء المحاكمة. – القدرة على الإطلاع مباشرةً على المستندات الداخلية للشركة المعنية والاستعانة بمفتش حكومي دون رفع دعوى في المحكمة.
.4	**مؤشر قوة حماية المستثمرين (0–10)**
	– المتوسط البسيط لمؤشرات نطاق الإفصاح ونطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وسهولة قيام المساهمين بإقامة دعوى.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

الجدول (12) مؤشر حماية المستثمرين في العراق للمدة (2008-2013)

السنة	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
2008	4	5	4	4.3
2009	4	5	4	4.3
2010	4	4	4	4.0
2011	4	5	4	4.1
2012	4	5	4	3.9
2013	3	4	4	2.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

(1) تقرير ممارسة الأعمال وسبل الإصلاح لعام 2007، ص77.

يوضح الجدول (12) ما يأتي:

- يتراوح هذا المؤشر مابين (0-10).
- مؤشر نطاق الإفصاح ما بين (3-4) وهي نسبة منخفضة جداً على مستوى الإفصاح لدى المستثمرين.
- إن مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة يتراوح ما بين (4-5) وهي نسبة تقع في منتصف درجة المؤشر تقريباً.
- مؤشر سهولة المساهمين بإقامة الدعوى يستقر عند الدرجة (4) من عشرة وهي درجة ضعيفة.
- إن قوة مؤشر حماية المستثمرين تتراوح مابين (2.2-4.3) وهي نسبة منخفضة وتعني أن حماية المستثمرين منخفضة مما تنعكس سلباً على أداء المستثمرين ورجال الأعمال.

7. مؤشر دفع الضرائب:

يسجل هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها واستقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشتراكات، وتشمل الضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس مثل ضريبية الأرباح والضريبية على أرباح الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل وضريبية الأملاك، والضرائب على نقل الملكية والضريبية على توزيعات الأرباح وضريبية الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية ورسوم النظافة وضرائب المركبات والطرق، ويقيس هذا المؤشر ما يأتي:

الجدول (13) مقياس مؤشر دفع الضرائب

.1	**مدفوعات الضرائب لشركة صناعية أو تجارية (عدد المرات سنوياً)**
	– إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، بما في ذلك ضرائب الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبية المبيعات، أو الضريبة المستحقة على السلع والخدمات). – طريقة وتكرار تقديم الإقرارات والدفع.
.2	**الوقت اللازم للامتثال لأنواع الضرائب الثلاثة الرئيسية (بالساعات سنوياً)**
	– جمع المعلومات وحساب مقدار الضريبة الواجبة السداد. – استيفاء نماذج الإقرارات الضريبية وتقديم الإقرارات إلى المأموريات المعنية. – ترتيب دفع الضريبية أو استقطاعها من المنبع. – إعداد دفاتر وسجلات محاسبة منفصلة لأغراض الضرائب عند الاقتضاء.
.3	**إجمالي سعر الضريبية (كنسبة من الأرباح)**
	– ضريبية الأرباح أو الضريبية على أرباح الشركات. – اشتراكات الضمان الاجتماعي وغيرها من الضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل. – الضريبة على الأملاك والعقارات والضريبة على نقل الملكية. – الضريبة على توزيعات أرباح الأسهم، والضريبة على الأرباح الرأسمالية، والضرائب على الصفقات والمعاملات المالية. – رسوم النظافة والضرائب المركبات واستهلاك الوقود وغير ذلك.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

الجدول (14) مؤشر دفع الضرائب في العراق للمدة (2008-2013)

السنة	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	الوقت (بالساعات سنوياً)	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
2008	13	312	24.7
2009	13	312	24.9
2010	12	219	22.1
2011	13	313	25.1
2012	13	312	24.2
2013	13	324	26.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول (14) ما يأتي:

- المدفوعات الضريبية على النشاط التجاري تتراوح بين (12-13) مرة سنوياً وهذا الدفع الضريبي كبير بسبب تعدد الازدواج الضريبي، فضلاً عن تعدد الأوجه الضريبية.
- الوقت المستغرق لدفع الضريبية يتراوح مابين (219-324) يوم سنوياً.
- إجمالي سعر الضريبة المقتطع من أرباح الأعمال يتراوح بين (22.1% -26%).

8. مؤشر التجارة عبر الحدود:

يجمع هذا المؤشر المتطلبات الإجرائية الخاصة بتصدير شحنة من البضائع واستيرادها عن طريق النقل البحري ويجري تسجيل كل إجراء رسمي لتصدير البضائع واستيرادها بدءاً من الاتفاق التعاقدي بين طرفين وحتى تسليم البضائع إلى جانب الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام تلك الصفقة، ويتم كذلك تسجيل جميع المستندات التي يطلبها التاجر لأغراض تصدير أو استيراد البضائع عبر الحدود، وبالنسبة للسلع المصدرة فإن الإجراءات تتراوح بين تعبئة البضائع وتغليفها في المستودع إلى شحن السلع إلى منفذ الخروج، أما بالنسبة للسلع المستوردة فإن الإجراءات تبدأ من وصول السفينة إلى منذ الدخول وحتى تسليم الشحنة في المستودعات، ويقيس هذا المؤشر ما يأتي:

الجدول (15) مقياس مؤشر التجارة عبر الحدود

.1	**المستندات اللازمة لإتمام التصدير والاستيراد (عدد المستندات)**
	– مستندات مصرفية. – مستندات تخليص كمركية. – مستندات المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع. – مستندات النقل.
.2	**الوقت اللازم لإتمام التصدير والاستيراد (عدد الأيام)**
	– الحصول على جميع المستندات الضرورية. – النقل الداخلي المناولة. – التخليص الكمركي وعمليات التفتيش. – المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع. – لا تخل في الحساب المدة الزمنية التي يستغرقها النقل البحري.

3.	**التكلفة اللازمة لإتمام عملية التصدير والاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)**
	– كافة المستندات. – النقل الداخلي والمناولة. – التخليص الكمركي وعمليات التفتيش. – المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع. – إدراج التكاليف الرسمية فقط وعدم إدراج الرشاوى.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

الجدول (16) مؤشر التجارة عبر الحدود في العراق للمدة (2008-2013)

السنة	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	تكلفة التصدير بالدولار الأمريكي لكل حاوية	عدد المستندات اللازم لإتمام الاستيراد	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	تكلفة الاستيراد بالدولار الأمريكي لكل حاوية
2008	10	102	3400	10	101	3400
2009	10	102	3900	10	101	3900
2010	10	100	3700	10	100	3700
2011	10	102	3400	10	102	3400
2012	10	102	3700	10	102	3700
2013	19	112	4100	10	112	4100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول (16) ما يأتي:

- إن مؤشر التجارة عبر الحدود يتطلب عدد (10) مستندات لإتمام التصدير، ويحتاج إلى مابين (102-112) يوم لإتمام عملية التصدير، كما أن تكلفة مؤشر التجارة عبر الحدود لكل حاوية مصدرة تتراوح ما بين (3400- 4100) دولار لكل حاوية.
- إن مؤشر التجارة عبر الحدود يتطلب لـعدد (10) مستندات لإتمام عملية الاستيراد، فيما يتطلب الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد ما بين (101-112) يوم، فيما تكون تكلفة الاستيراد متراوحة ما بين (3400-411) دولار لكل حاوية مستوردة.

9. مؤشر إنفاذ العقود:

يقيس مؤشر إنفاذ العقود مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في أي نزاع تجاري، ويتم بناء البيانات عن طريق تتبع تطور النزاعات التجارية أمام المحاكم المحلية خطوة بخطوة، ويقيس هذا المؤشر ما يأتي:

الجدول (17) مقياس مؤشر إنفاذ العقود

1.	**عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقد**
	– أي تعامل بين طرفين في نزاع تجاري أو بينهما وبين القاضي المختص أو قلم كتاب المحكمة. – خطوات أقامة الدعوى. – خطوات سير المحاكمة وإصدار الحكم. – خطوات إنفاذ الحكم.

.2	**المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)**
	– محسوبة بعدد الأيام التقويمية. – الوقت اللازم لإقامة الدعوى. – الوقت الذي يستغرقه سير المحاكمة والحصول على حكم – الوقت اللازم لإنفاذ العقود.
.3	**التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (نسبة مئوية من قيمة المطالبة)**
	– عدم إدراج الرشاوى. – متوسط أتعاب المحامين – الرسوم القضائية شاملة أتعاب الخبراء. – تكاليف الإنفاذ.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

الجدول (18) مؤشر إنفاذ العقود في العراق للمدة (2008-2013)

السنة	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة (% من قيمة الدعوى)
2008	51	520	32.5
2009	51	520	32.5
2010	43	506	30.5
2011	47	506	31.5
2012	51	520	32.5
2013	51	520	33.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول (18) ما يأتي:

- إن مؤشر إنفاذ العقود يتطلب عدد من الإجراءات تتراوح ما بين (43-51) إجراء.
- الوقت اللازم لإنفاذ العقود في العراق تتراوح ما بين (506-520) يوم.
- التكلفة المتحققة لإنفاذ العقود تتراوح ما بين (30.5%-33%) من قيمة الدعوى.

10. مؤشر تصفية النشاط التجاري:

يقوم هذا المؤشر بدراسة الوقت والتكلفة المتعلقين بإجراء دعاوى إشهار الإفلاس (التفليسة) التي تكون مؤسسة محلية طرفاً فيها، ويقيس هذا المؤشر ما يأتي:

الجدول (19) مقياس مؤشر تصفية النشاط التجاري

.1	**الوقت اللازم لاسترداد الدين (بالسنوات)**
	– محسوبة بعدد السنوات التقويمية. – اشتمال الاستئنافات وطلبات تمديد آجال المواعيد القانونية.
.2	**التكلفة اللازمة لاسترداد الدين (نسبة مئوية من قيمة الموجودات التفليسة)**
	– تحسب كنسبة مئوية من قيمة موجودات التفليسة. – الرسوم القضائية. – أتعاب المحامين. – أتعاب المقيمين المستغلين. – أتعاب المحاسبين.

3.	**معدل الاسترداد بالنسبة للدائنين (سنتات عن كل دولار)**
	– يحسب السنتات التي يستردها الدائنون عن كل دولار. – القيمة الحالية للديون المستردة. – استقطاع التكاليف الرسمية لإجراءات الإعسار. – مراعاة استهلاك الأصول. – نتيجة الأعمال تؤثر على الحد الأقصى للقيمة التي يمكن استردادها.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

الجدول (20) مؤشر تصفية النشاط التجاري في العراق للمدة (2008-2013)

السنة	المدة الزمنية (بالسنوات)	التكلفة (% من قيمة الأصول)	معدل استرداد الدين (سنتان عن كل دولار)
2008	غير مطبق	غير مطبق	0.0
2009	غير مطبق	غير مطبق	0.0
2010	غير مطبق	غير مطبق	0.0
2011	غير مطبق	غير مطبق	0.0
2012	غير مطبق	غير مطبق	0.0
2013	غير مطبق	غير مطبق	0.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول (20) أن مؤشر تصفية النشاط التجاري في العراق غير مطبق، بسبب عدم وجود مؤسسات محلية وأجنبية تراعي الأنظمة والقوانين العراقية، بسبب الفساد المالي والإداري، وتداخل الملف السياسي والاقتصادي والتجاري.

4-4 موقع العراق وفقاً لمؤشرات بيئة الأعمال الدولية:

يحاول العراق إصلاح بيئة الأعمال ضمن سياسات التحول إلى اقتصاد السوق بعد عام 2003 التي اقرها قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، إلا إن أنشطة الأعمال ظلت متخلفة ولم ترتقي إلى المستوى الذي يجعلها بيئة مؤازرة للإصلاحات النقدية والمالية، إذ أحتل العراق المراتب الأخيرة ضمن مؤشرات بيئة الأعمال، بحسب التقارير الذي يصدرها البنك الدولي للمدة (2008-2013)، والذي يشمل ممارسة الأعمال في العالم، وكان عدد الدول التي شملها التقرير (20) دولة عربية وجاء ترتيب العراق ضمن المرتبة (20) بالنسبة للدول العربية، وما بين المرتبة (141-165) بالنسبة لدول العالم التي بلغ عددها ما بين (178-185) دولة على مستوى العالم، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (21) ترتيب العراق في أنشطة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للمدة (2008-2013)

السنة	مجموع الدول	ترتيب العراق	بدء النشاط التجاري	استخراج التراخيص	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
2008	178	141	164	104	610	40	135	107	37	175	150	178
2009	181	152	175	111	67	43	163	113	43	178	148	181
2010	183	162	173	109	69	44	167	113	41	178	153	183
2011	183	168	175	101	70	45	171	120	50	179	150	183
2012	183	167	177	80	67	98	176	124	59	181	141	181
2013	185	165	177	74	69	100	176	128	65	179	141	183

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

ويعكس الجدول (21) انخفاض مؤشرات بيئة الأعمال بالنسبة للاقتصاد العراقي، ففيما يتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري أحتل العراق التسلسل (171) من مجموع (183) بلداً، أي إن العراق كان في التسلسل الأخير وأكثر بطئاً في تنفيذ النشاط التجاري وتسهيلهِ، وكذلك الأكثر كلفة، إذ جاء ترتيبهُ بعد دولاً لا تمتلك أي موارد طبيعية مثل (موريتانيا وجزر القمر والسودان)، الأمر الذي يضع كثيراً من التساؤلات والاستغراب من هذا المشهد الاقتصادي المتردي. وفيما يتعلق بمؤشري التجارة عبر الحدود وتصفية النشاط التجاري، فقد كان تسلسلهُ في المرتبة الأخيرة لدول العالم والتي بلغت (178 و183) على التوالي، مما يدل على ضعف البيئة المصرفية، وتدني المعلومات الائتمانية، فضلاً عن ضعف البنية التحتية المالية، كما أن (نقص المعلومات والضمانات الرهنية والحقوق) تشكل عائقاً أمام رفع كفاءة مؤسسات التمويل، وكذلك يفتقر البلد إلى المؤسسات والكوادر الكفوءة لتسهيل تجارة الصادرات والاستيرادات وإدارتها، وعدم وجود أنظمة الكترونية لتبادل المعلومات، وتدني مستوى البنية التحتية للمؤسسات، كالطاقة الكهربائية والمرافئ الحديثة وشبكة الاتصالات والمعلومات الكفوءة، كل هذه المعوقات ساهمت بعدم خلق بيئة استثمارية مستقرة وفاعلة، نتيجةً لتشوه المؤسسات العامة والخاصة، فضلاً عن استغلال النفوذ السياسي في توجيه السياسات الاقتصادية، كما إن ضعف المؤسسات القانونية والقضائية في تنفيذ إجراءاتها، يعد عاملاً محدداً لخلق بيئة الأعمال، وتدفق الاستثمار الأجنبي الوارد والصادر المباشر.

الاستنتاجات:

1. يقع العراق في موقع متأخر في مؤشرات بيئة الأعمال الدولية، إذ يقع ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدومة، بسبب انعدام الأطر التنظيمية الملائمة.
2. صعوبة أداء الأعمال في العراق وبالأخص مؤشر استخراج التراخيص ومؤشر تسجيل الملكية، بسبب تأخر الموافقات المطلوبة، والتي تستلزم وقتاً طويلاً.
3. تعارض قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، مع قوانين نافذة أخرى منها قانون بيع وإيجار أموال الدولة، مما يؤدي إلى عرقلة عملية الاستثمار، وبالأخص فيما يتعلق باستخراج التراخيص وتخصيص الأراضي.
4. تعاني البيئة الاستثمارية في العراق من صعوبات ومشاكل متراكمة، تتمثل بالفساد المالي والإداري، والمديونية الخارجية، والوضع السياسي والأمني، والسياسات الاقتصادية المتضاربة، وتدني مستوى البنية التحتية، وضعف الأطر التشريعية.

التوصيات:

1. ضرورة توفير بيئة داعمة للاستثمار وخصوصاً البيئة السياسية والأمنية، لكسب وإرضاء المستثمرين الأجانب الراغبين بالاستثمار في العراق.
2. تفعيل الأجهزة الرقابية والقانونية للقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري والمالي، من أجل تفعيل البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي.
3. العمل على معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، من خلال وضع برامج للإصلاح الاقتصادي، وفق خطط واضحة ومدروسة.
4. العمل على معالجة الثغرات في القوانين الوضعية، التي تتصادم فيما بينها، والتي تنعكس سلباً على أداء الاستثمار المحلي والأجنبي.

المصادر:

1. الادم، يوحنا عبد واللوزي، سليمان، (2000)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقويم كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة للنشر، عمان.
2. جاسم، أحلام حمزة، دور المعلومات المحاسبية في تقويم المشاريع المنفذة ضمن الموازنة الاستثمارية في الوحدات الخدمية.
3. جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية، دائرة الشؤون الفنية والدراسات، دليل تقييم الأداء، 2012.
4. الجميلي، حميد وآخرون، (1979)، الاقتصاد الصناعي، بغداد.
5. حسين، ستار خليل، (1985)، تقييم الأداء الصناعي وأهميته في المشاريع الصناعية، مجلة النفط والتنمية، السنة العاشرة، بغداد، (أيار - حزيران).
6. الداهري، عبدالوهاب مطر، (1990)، تقييم المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية، مطبعة دار الحكمة، بغداد.
7. الداهري، عبدالوهاب مطر، (1990)، تقييم المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية، مطبعة دار الحكمة، بغداد.
8. الزبيدي، بتول حسن رداد، (2014)، تقييم أداء الموازنة في العراق للمدة (2003-2012)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
9. الطائي، علي حسون فندي الطائي وآخرون، (2012)، تأثير أبعاد تقويم الأداء في الثقة التنظيمية: دراسة وصفية تحليلية لآراء عينة من القيادات الإدارية في وزارة النفط، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 18، العدد 67.
10. عبدالكريم، عبدالعزيز مصطفى وكداوي، طلال محمود، (1999)، تقييم المشاريع الاقتصادية، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر.
11. عبدالله، رافد علي، (2003)، تقويم كفاءة الأداء لشركة المنصور العامة للمدة (1989-2001) رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
12. العيساوي، كاظم جاسم، (2011)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1.
13. الكرخي، مجيد عبد جعفر، (2000)، تقويم كفاءة الأداء في الوحدات الاقتصادية، دار الكتب للطباعة، بغداد.
14. الكرخي، مجيد عبد جعفر، (2007)، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
15. محمد، عبدالمهدي عباس، (1985)، التقييم المحاسبي والإداري للأداء، مجلة الصناعة، وزارة الصناعات الخفيفة، العدد 3، بغداد.
16. المسلمان، عبد علي حنظل، (1990)، تقييم كفاءة الأداء لشركة إعادة التامين العراقية، دبلوم عالي في مراقبة الحسابات غير منشورة، جامعة بغداد.
17. الوائلي، أحمد عبد سلمان، (2003)، اختبار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي والمالي: دراسة تطبيقية في شركة صناعات الأصباغ الحديثة، قطاع مختلط، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.